القرار ٢٢٠٧ (الدورة ٢١)

المساعدة التقنية في ميدان التجارة
والميادين المتصلة بها

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في قرار مجلس التجارة والانماء ٣١ (الدورة ٤) المتخذ في ٢٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٦ بشأن المساعدة التقنية في ميدان التجارة والميادين المتصلة بها ،

واذ تحيط علما بالبيان الذى ادلى به الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء عن هذا الموضوع في دورة المجلس الرابعة (١) ،

١ — تؤيد التوصيات الواردة في قرار مجلس التجارة والانماء ٣١ (الدورة ٤) ؛

٢ — وتقرر تعديل الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٠٢٩ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ لادخال الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء عضوا في المكتب الاستشارى المشترك بين الوكالات لبرنامج الامم المتحدة الانمائي .

الجلسة العامة ١٤٩٧
١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦

القرار ٢٢٠٨ (الدورة ٢١)

اصلاح النظام النقدى الدولي

ان الجمعية العامة ،

اذ تحيط علما بالتقرير ذى العنوان التالي 'المشاكل النقدية الدولية والبلدان المتنامية'(٢) الذى اعده فريق الخبراء المعني بالمشاكل النقدية الدولية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء، وبالملاحظات التي ابداها عليه اعضاء المؤتمر، بمافي ذلك المذكرة المتعلقة بالسيولة الدولية (٣) والمقدمة من البلدان المتنامية الى لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل

(١) المرجع الاخير، الدورة الحادية والعشرون، الملحق رقم ١٥ (A/6315/Rev.1)، الجزء الثاني، النبذة ١٧٧ .

(٢) منشورات الامم المتحدة، رقم المبيع : 66.II.D.2 .

(٣) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والانماء، الدورة الثالثة، الملحق رقم ١٤ (TD/B/57) المرفق الاول .

بالتجارة في دورتها الاستثنائية المعقودة في شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٦٦،

واذ تذكر التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي عن عام ١٩٦٦ (١)،

واذ تدرك ضرورة اصلاح النظام النقدي الدولي اصلاحا يجعله اكثر تلبية لحاجات النمو الاقتصادي لفئتي البلدان النامية والمتنامية كلتيهما،

واذ تلاحظ المبادرات الحاصلة لتشجيع الاجتماعات غير الرسمية الجارية الآن بين المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي وممثلي الحكومات المشتركة في اتفاقات الاقتراض العامة،

١ — تؤيد ضرورة تمثيل تلك البلدان النامية والمتنامية، الراغبة في ذلك، تمثيلا تاما في المناقشات والقرارات المفضية الى اية ترتيبات جديدة لاصلاح النظام النقدي الدولي، بما في ذلك المناقشات والقرارات المتعلقة بمشاكل السيولة الدولية، وضرورة اشتراكها التام في تطبيق الترتيبات التي قد يتم الاتفاق عليها؛

٢ — وتلتمس من الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء التشاور مع المدير العام لصندوق النقد الدولي بشأن تقدم النشاطات المتعلقة باصلاح النظام النقدي الدولي، واجراء الاعلام اللازم عن ذلك لمجلس التجارة والانماء في دورته الخامسة، بواسطة لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة.

الجلسة العامة ١٤٩٧
١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦

القرار ٢٢٠٩ (الدورة ٢١)

تنفيذ التوصيات التي اصدرها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الاولى

ان الجمعية العامة،

اذ تشير الى قرارها ٢٠٨٥ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ بشأن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء،

وقد نظرت في التقرير السنوي لمجلس التجارة والانماء عن الفترة الممتدة من ٣١ تشرين

---

(١) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي للمديرين التنفيذيين عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ نيسان (ابريل) ١٩٦٦ (واشنطن). والتقرير محال بمذكرة من الامين العام (E/4282).